﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨﴾ [الأنبياء: 78]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الـخُـلـوصُ من ذكر نوحٍ وقومِه إلى قصّةِ امتحانِ داوودَ وسليمانَ

لمّا ذكرَ النّظم الكريمُ قصصَ بعضِ الرّسل، شرع في عدادِ جمْعٍ منَ الأنبياء، وقد روعيَ في تخصيصِهم بالذّكر ما اشتُهر به كلُّ فرد منهم منَ المزيّة الّتي أنعمَ اللّه بها عليه[1]، فذكرَ للنّبيِّ الخاتم ﷺ في السّياق القرآنيّ، قصّةَ داودَ وسليمانَ عليهما السلام، حين كانا يَحكمان في الزّرع، إذِ انتشرت فيه غنمُ القوم من غير أصحابِه، وأكلته ليلًا، وقد تمّ الحكمُ في القضيّةِ، وأخبرَ المولى أنّه كان عالمًا بما حكما، شاهدًا لمضمونِه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَحۡكُمَانِ﴾: (حكم) أصلٌ واحدٌ، وهو المَنْعُ، وأوَّلُ ذلك الحُكْمُ، وهو المَنْعُ مِنَ الظُّلْم، وسُمّيتْ حَكَمَةُ الدّابَّةِ لأنَّها تَمْنَعُها، والحِكْمَةُ هَذا قياسُها، لأنَّها تَمْنَعُ مِنَ الجَهْلِ[2]، والحُكْم أعمُّ منَ الحِكْمَة، فكلّ حِكْمَةٍ حُكْمٌ، وليس كلُّ حُكْمٍ حِكْمَةً، فإنّ الحكمَ أن يُقضى بشيء على شيء، فيقول: هو كذا أو ليس بكذا[3]، ويَحكمان في الآية معناه: يقضيان بين المُتخاصمين[4].

2) ﴿نَفَشَتۡ﴾: (نفش) أصل يدلّ على انتشارٍ، من ذلك نَفْشُ الصّوف، وهو أن يُطْرَقَ حتّى يَتَنَفَّشَ، ونَفَشَتِ الإبل: تردَّدت وانتشرت بلا راعٍ، وفعلُها النَّفْشُ، وإبل نُفّاشٌ ونَوافِشُ[5]، قال ابنُ الأعرابيّ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 114.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حكم).
(3) الراغب، المفردات: (حكم).
(4) الجوهري، الصّحاح: (حكم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نفش).

يقال: نفَشَت الإبلُ تنفُشُ ونفَشَت تنفِشُ، إذا تفرّقت، فرعت باللّيل من غير عِلْم راعيها، والاسمُ: النَّفَش، ولا يكون إلّا باللّيل[1]، يقال: نفشتِ السّائمةُ، تنفُش نفوشًا، إذا رعتْ ليلًا بلا راعٍ، وهملت، إذا رعت نهارًا[2]، ومعنى انتفشت في الآية ما سبقَ من كونِها انتشرَتْ ليلًا فرَعَتْ[3].

3) ﴿شَٰهِدِينَ﴾: (شهد) أصْلٌ يَدُلُّ على حضورٍ وعِلْمٍ وإعْلامٍ، لا يخرجُ شيءٌ من فروعه عنها، من ذلك الشّهادةُ، يَجْمَعُ الأصولَ الّتي ذُكِرَتْ من الحضور، والعلم، والإعلام، يقال شَهِدَ يَشْهَدُ شَهادَةً، والمشْهَدُ: محضَرُ النّاسِ[4]، والشُّهودُ والشَّهادَةُ: الحضور مع المشاهدة، إمّا بالبصر، أو بالبصيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [السّجدة: 6]، أي: ما يغيب عن حواسّ النّاس وبصائرِهم، وما يشهدونَه بهما[5]، فيكونُ معنى ﴿شَٰهِدِينَ﴾ في الآية: حاضرين غيرَ غائبين؛ أي: (كان ذلك بعلْمنا ومَرْأًى منّا، لا يخفَى علينا من أمرهم شيءٌ)[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نـفـشُ الـغـنـمِ لـيـلًا في الـزّرع وخـلاصـةُ حُـكـمِ داوودَ وسليمانَ فيه

يأمرُ اللّه رسولَه الكريمَ ﷺ بأن يذكرَ قصّةَ نبيِّ اللّه داودَ وابنِه سليمانَ عليهما السلام، إذ يحكمان في قضيّةٍ عرَضَها خصمان، عَدَت غنمُ أحدِهما على زرع الآخر، وانتشرت فيه ليلًا، فأتلفَتِ الزّرعَ، فحكمَ داودُ عليه السلام، بأنْ تكون الغنمُ لصاحب الزّرع مُلْكًا بما أتلفَتْه، فقيمتُهما سواءٌ، وأخبرَ اللّه سبحانه بأنّه كان لحكمِهم شاهدًا لم يَغِبْ عنه[7].

(1) الأزهريّ، تهذيب اللغة: (نفش).
(2) ابن الأثير، تهذيب اللغة: (نفش).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (نفش).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شهد).
(5) الراغب، المفردات: (شهد).
(6) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 18/ 139.
(7) نخبة منَ العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 328.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (الواو) في قوله: ﴿وَدَاوُۥدَ﴾:

استُهلّ قولُه تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ﴾، بحرف الواو، وتحتملُ أن تكون للعطف، فيكونَ قولُه ﴿وَدَاوُۥدَ﴾ معطوفا على قوله ﴿وَنُوحًا﴾، مُشتركا معه في عامله الّذي هو (آتينا)، والتّقديرُ: (وآتينا نوحًا وداودَ وسليمانَ) أي: (آتيناهم حُكمًا وعلمًا)[1]، فحُذف المفعولُ الثّاني لآتينا لدلالة ما قبلَه عليه، وبناءً عليه تكونُ ﴿إِذۡ﴾ بدلَ اشتمالٍ[2]، والغرضُ منَ الوصل والعطفِ الرّبطُ والاقترانُ في النّعمةِ اللّاحقةِ لهؤلاء الأنبياءِ من إيتاء الله لهم العلمَ والحكمَ، وتحتملُ أن تكونَ (الواو) للاستئناف، فيكونَ قولُه: ﴿وَدَاوُۥدَ﴾ منصوبًا على إضمار فعلِ (اذْكُر)، والتّقديرُ: (واذكرْ داودَ وسليمانَ) أي: قصّتَهما[3]، وبناءً عليه تكونُ ﴿إِذۡ﴾ منصوبةً على الظرفية بصفة المضاف المقدّر، أي: خبرَهما وقصّتَهما الواقعةَ في وقت كان كيتَ وكيتَ، فتكونُ ﴿إِذۡ﴾ منصوبةً على الظّرفيّة الزّمانيّةِ في الماضي، متعلّقةً بالمضاف المقدّرِ[4]، وبناءً على هذا التّوجيه يكونُ التّركيزُ منصبًّا على ظرف الزّمان؛ لأنّ الذّكرَ لداود وسليمانَ مقيّدٌ بالظّرف؛ ليكونَ التّوقيت عنصرًا بارزًا يتمُّ الإفصاحُ عنه، وفي التّخريجَين كلَيْهما، فإنّ الجملةَ تتوخّى اتّساقًا مع مضامينِ القصصِ المتلاحقةِ، من أجل إبرازِ العِبرةِ، وأخذِ الدّروس التّربويّةِ القيّمةِ.

استخلاصُ العِبرِ ممّا ذُكرَ من قصّةِ داودَ وسليمانَ في الخبرِ

دلالةُ عطْفِ الولدِ على الوالدِ في السّياق:

في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ﴾، عُطف نبيُّ الله سليمان على أبيه داود ﷺ، بحرف الواو الدّالِّ على الجمع

جمعُ داود وسليمانَ ﷺ في قصّةٍ واحدةٍ

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 17.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 128.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 454.
(4) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 8/ 184.

والاقتران، وذلك لأنّ سياقَ الآية ذكرَ قصّةَ حُكمِهما معًا في قضيّة واحدة، فعن ابنِ مَسعودٍ ﷺ، في تفسير هذه الآية، قالَ: "كَرْمٌ قد أنبتَتْ عَناقيدُه فأفسَدَتْه، قالَ: فَقَضى داودُ بالغَنم لصاحِبِ الكَرْم، فقالَ سُلَيمانُ: غيرَ هذا يا نَبيَّ اللّه، قالَ: وما ذاك؟ قالَ: تَدفَعُ الكَرْمَ إلى صاحِبِ الغَنم فيَقومُ عليه حتَّى يَعودَ كما كانَ، وتَدفَعُ الغَنَمَ إلى صاحِبِ الكَرم فيُصيبُ منها، حتَّى إذا كانَ الكَرمُ كما كانَ، دفَعْتَ الكَرْمَ إلى صاحِبِه، ودفَعْتَ الغَنَمَ إلى صاحِبِها"[1].

أثرُ صيغةِ المضارعِ ﴿يَحْكُمَانِ﴾ في سياق الآية:

تصويرُ قصّةِ حُكم داودَ وسليمانَ ﷺ واستحضارُ أحداثِها

في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾، أوثِر صيغةُ المضارع في الفعل ﴿يَحْكُمَانِ﴾ لحكاية الحالِ الماضية، "ومعنى حكايةِ الحال أن يُفرضَ الفعلُ الواقعُ في الماضي واقعًا زمنَ الإخبارِ فيخبرُ عنه بالفعل الحالِ نظرًا إلى أنّك لو أخبرتَ عنه وقتَ حصولِه لكان بهذه العبارة"[2] وذلك لنُكتةِ استحضار الصّورةِ الماضية للقصّة في النّفوس وتصويرِها في القلوب، حتى كأنّ المخاطَبَ يعاينُها في تلك اللّحظة، وهذا التّصويرُ والاستحضارُ إنّما يتمكّنُ في أدائِهما الفعلُ المضارعُ دون غيره منَ الأزمنة[3]، وفائدةُ ذلك الاستحضارِ أن يعيش القارئُ مع الحدث ويتفاعلُ بأجوائِه ليكونَ أكثرَ قربًا منَ الشّخوصِ والمواقفِ والأهدافِ.

نُكتةُ استعمالِ الفعل ﴿يَحْكُمَانِ﴾ في القصّة:

اصطفاءُ الله سبحانه داودَ وسليمانَ ﷺ بالعلمِ والحكمِ

يدلّ الفعل ﴿يَحْكُمَانِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾، على كونِ داودَ وسليمانَ ﷺ، مَلِكين على رأس مملكةٍ، وقد كان داودُ أوّلَ من جُمعت له النّبوّةُ والملكُ في أنبياء بني إسرائيل، وبلغ ملكُ إسرائيلَ في مدّة داودَ حدًّا عظيمًا منَ البأس

(1) الحاكم، المستدرك، الحديث رقم: (4189).
(2) السجاعي، حاشيته على شرح قطر الندى، ص: 36.
(3) ابن المنيّر، حاشيته على الكشّاف: 2/ 47.

والقوّة وإخضاعِ الأعداء، وكان داودُ ملكًا نبيًّا يحكمُ بين النّاس، فوقعت هذه النّازلةُ، وكان ابنُه إذ ذاك قد كَبِرَ وكان يجلسُ على الباب الّذي يخرج منه الخصومُ، وكانوا يدخلون إلى داودَ من باب آخر، فعندما حكم داودُ بحكمه في القضيّة أبدى ابنُه سليمانُ حُكمًا آخرَ، أرفقَ بالخصمين وأقربَ للصّواب[1]، ونلمحُ في استعمال هذا الفعلِ دلالةَ وفرةِ العلمِ والفهمِ والحكمةِ لكلٍّ من هذين النّبيّين الكريمين؛ لأنّ من لوازم الحكمِ والفصلِ بين الخصومات توافرَ هذه العناصرِ ليكونَ الحكمُ مقبولًا والقضاءُ نافذًا.

بلاغةُ الإسنادِ إلى المثنّى في الآية:

جوازُ الاجتهادِ في القضاء للأنبياءِ ﷺ ولغيرِهم من بعدِهم

أُسندَ الفعلُ ﴿يَحْكُمَانِ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾، إلى المثنّى للدّلالة على أنّ كلًّا من داودَ وسليمانَ، قد حكمَ في القضيّةِ المعروضةِ حُكمًا يختلف عنِ الآخر، والظّاهرُ أنّ كلًّا من داودَ وسليمانَ حكمَ بما ظهرَ له، وهو متوجّهٌ عنده مقبولٌ لديه، فحُكمُهما باجتهادٍ، ولم يكن عن وحْيٍ منَ اللّه، وأنّ حكمَهما إنّما كان عن علمٍ أوتيَه داودُ وسليمان، فذلك منَ القضاء بالاجتهاد، وهو قولُ الجمهور، واستُدِلّ بهذه الآية على جواز الاجتهادِ للأنبياء ولنبيّنا عليهم الصّلاةُ والسّلامُ، وعلى وقوعه في مختلف المسائلِ[2].

وقيل: حَكمَ كلُّ واحد منهما بوحْيٍ من اللّه، ونُسخ حُكمُ داودَ بحكمِ سليمان، والأوّل أرجحُ.

كما يظهرُ أنّ كلّا منَ الحُكمين صوابٌ، فقد رأى داودُ، أنّه لم يكن بين قيمةِ الحرث وقيمة الغنمِ تفاوتٌ، وأمّا سليمانُ فقد استُحسن حُكمُه حيث جعلَ الانتفاعَ بالغنم، بإزاءِ ما فات منَ الانتفاع بالحرث،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 454.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 117.

من غير أن يزولَ ملكُ المالك منَ الغنم، وأوجب على صاحب الغنمِ، أن يعملَ في الحرث إلى أن يزول الضّررُ الّذي آتاه من قِبَله[1]، فكان حكمُ سليمانَ أرفقَ بالخصمين.

وفي تثنية الضّميرِ إشارةٌ إلى أنَّ الحكمَ قد يختلفُ من قاضٍ لآخرَ حسبما يُؤدّيه علمُه واجتهادُه، ولا ضررَ في ذلك ما دام كلٌّ منَ الحَكمين والمُجتهدين يبتغيان الصّوابَ بقدرِ الطّاقةِ البشريّةِ.

دلالةُ ﴿ٱلۡحَرۡثِ﴾ في الآية الكريمة:

حـكـمُ داودَ وسـلـيـمـانَ في قضية إتلاف زرعٍ أو غرسٍ

صُرّح في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ﴾، بموضوع الخصومةِ، وهو الحرثُ، والحرثُ إنّما هو حرثُ الأرض، وجائز أن يكون ذلك زرعًا، وجائزٌ أن يكون غرسًا، وغيرُ ضائرٍ الجهلُ بأيّ ذلك كان[2]، فإن كان المقصودُ بالحرث الأرضَ المحروثةَ أوِ الزّرعَ نفسَه على أنّ المصدرَ بمعنى المفعول، كان تعبيرًا حقيقيًّا، وأمّا إن قُصد بالحرث (الكَرْمُ)، كان مجازًا عنه مع جواز إمكانِ الحقيقة، والعلاقةُ غيرُ ظاهرةٍ، والقولُ بأنّه تشبيهٌ بالزّرع ضعيفٌ[3]، والذي يظهرُ منَ الحرث إرادةُ الزّرع بعمومه سواء أكان المزروعُ عنبًا أم غيره، وعلاقةُ المجازِ السّببيّةُ؛ إذِ الحرثُ للأرض سببٌ من أسباب الزّرعِ، وفائدةُ تشخيصِ دعوَى الحكم الاقترابُ بالقارئ منَ الحادثةِ والقصّة ليعيش في أجوائِها ويتكوّنَ لديه رأيٌ في القضية وحُكمِها، وأل في ﴿ٱلۡحَرۡثِ﴾ للجنس، فيفيدُ أنَّ حُكمَهما كان في قضيّةٍ تتعلّقُ بهذا الجنس منَ الأموال بغضِّ النّظرِ عن شخصِه ونوعِه.

دَلالةُ ﴿إِذۡ﴾ في قوله ﴿إِذۡ نَفَشَتۡ﴾:

أثـرُ وقـوعِ حكمِ داودَ وسليمان آن القضيّة

ورد في قوله تعالى: ﴿إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ﴾، لفظُ ﴿إِذۡ﴾، وهي من ظروف الزّمانِ المخصّصةِ للمضيّ في أصل وضْعِها، وهي بمعنى

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 72.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 16/ 321.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 558.

(حين)، وهي متعلّقةٌ بالفعل ﴿يَحۡكُمَانِ﴾، بخلاف ﴿إِذۡ﴾ الأولى فإنّها تتعلّقُ بالفعل المحذوف (اذكر)[1]، على أحدِ الاحتمالَين السّابقين، ومعنى ﴿نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ﴾، أي انتشرت فيه الغنمُ فأتلفَتْه، وأصبحَ غيرَ ذي قيمةٍ، وقد تحاكمَ الخصمان صاحبُ الحرث وصاحبُ الغنم إلى داود ﷺ[2]، وكان الظّرف ليلًا، لأنّ النّفش يكون رعيًا باللّيل، وعليه فقد أشارت ﴿إِذۡ﴾ الظّرفيّةُ إلى الحين المرادِ في السّياق، تأكيدًا لما يُفهم من سياق الفعل الواردِ بعده، وأفاد تكرارُ ﴿إِذۡ﴾ الظرفية تحديدًا لزمن الحكم وهو النّهارُ عادةً وتحديدًا لزمن الرّعي وهو اللّيلُ بقرينة (النّفش)، والغرضُ من هذا التّحديد تشخيصُ الزّمان الّذي هو عنصرٌ بارزٌ من عناصرِ القصّة الجالبةِ للانتباه لتحقيقِ التّفاعلِ الكبيرِ بين أجواء القصّةِ وقارئِها، فكأنّه ينظرُ إليها ويُعاينُ أحداثَها بأزمنتِها.

سرُّ استعمالِ صيغةِ الماضي ﴿نَفَشَتۡ﴾:

في قوله تعالى: ﴿إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ﴾ أوثِر استعمالُ الفعل ﴿نَفَشَتۡ﴾، بصيغة الماضي الدّالّةِ على تحقّقِ الوقوع، فاللّه سبحانه يقصُّ على نبيّه محمّد ﷺ، قصصَ الأنبياء السّابقين لأخذِ الدّروسِ والعبرِ منها.

معنَى لفظِ ﴿نَفَشَتۡ﴾ في الآية:

غفلةُ النّاسِ عن زروعِهم في اللّيل يجعلُها عرضةً للآفات

عُبّر في قوله تعالى: ﴿نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ﴾ بالفعل ﴿نَفَشَتۡ﴾، والنَّفْشُ: رعيُ الماشيةِ في اللّيل بغير راعٍ، كما أنّ الهَمْلَ رعيُها في النّهار كذلك، وكان أصلُه الانتشارَ والتّفرّقَ، كقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ ۝٥﴾ [القارعة: 5]، أي إذ تفرّقت وانتشرت فيهِ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 9/ 4899.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 9/ 4899.

غَنَمُ القَوْمِ ليلًا بلا راع، فرعَتْه وأفسدَتْه[1]، واختيارُ هذا اللّفظ لعلاقتِه بغفلة أصحابِ الزّرع عنه ليلًا، أمّا في النّهار فأصحابُه يقومون على خدمتِه وحراستِه، ونلحظُ في أصوات (النّفش) السّريانَ الهادئَ والانتشارَ المتغلغلَ في كلِّ الحرث حتى بلغ الانتشارُ كلَّ أوصال الزّرعِ بهدوء وقد خيّم الصّمتُ والسّكون على المكان.

وجهُ الإضافةِ في قوله: ﴿غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾:

وجوبُ الضّمان على المُـلّاك لِما وقـعَ في الـزّرع مـن فسـادٍ وهلاكٍ

في قوله تعالى: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ أضيفَ الغنمُ إلى القوم، وهذه الإضافةُ بمعنى لامِ الملكِ، ولو لم يكن للغنم مالكٌ لَما توفّرت عناصرُ الدّعوى الّتي تستلزمُ وجودَ الخصمَين، واستُفيدَ منَ ﴿ٱلْقَوْمِ﴾ أنّ الغنم كانت ملكًا لجماعةٍ منَ النّاس والرّجال، وكذلك كان الحرثُ شركةً بينهم، كما يؤخذُ من كثيرٍ من رواياتِ المفسّرين، وأمّا ما وردَ في بعض الرّوايات الأخرى، من ذكر رجلَين، فإنّما يُحملُ على أنّ اللّذين حضرا للخصومةِ هما راعي الغنمِ وعاملُ الحرث[2]، كما يستفادُ من هذه الإضافة ﴿غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾، أنّ القوم كانت لهم قوّةٌ على حفظها[3]، وبالتّالي يلزمُهم الضّمان إذِ ﴿ٱلْقَوْمِ﴾ مِن يقوم على الأمر بالرّعاية، لكنّهم فرّطوا في واجباتهم، وفُهم من هذه الإضافة أنَّ حكمَ داودَ وسليمان كان في حرثِ القوم فحُذف (القومُ) منَ الأول لدلالة الثّاني عليه.

أثرُ جملةِ ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ في السّياق:

تـقـريـر حُـكـمِ داودَ وسليمان والعنايةُ به

خُتمتِ الآية بقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾، للدّلالة على سَعة علمِه سبحانه، وإحاطتِه بكلّ شيء، فيُخبرُ ﷻ، أنّ حكمَ داودَ وسليمان كان بعلْمِه وإحاطته سبحانه، لا يخفَى عليه من أمرهم

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 71.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 116.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 454.

شيءٌ، وقد وقعت هذه الجملة اعتراضًا مقرِّرًا للحكم ومفيدًا لمزيد الاعتناء بشأنه[1]، وقد يقال إنّه مادحٌ للحكم؛ كأنّه قيل: وكنّا مراقبين لحُكمهم لا نُقرُّهم على خللٍ فيه، وهذا على طريقة قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطّور: 48]، في إفادة العنايةِ والحفظ[2].

سرُّ إسنادِ الفعل (كان) إلى ضمير العظمةِ:

تدخّلُ العظمةِ الإلهيّةِ في تغيير الحُكمِ إلى الأولى والأعدلِ

أسندَ فعلُ الكينونةِ ﴿وَكُنَّا﴾، في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾، إلى ضمير العظمة، للدّلالة على عظمةِ الله سبحانه وتعالى، بما له منَ العلم الشّاملِ، والقُدرةِ الكاملةِ، وعظمتُه سبحانه، لا تُقرُّ على خلاف الأولَى في شرعِ منَ الشّروع، فلذلك غيّر حكومة داودَ، مع كونِه مأجورًا في اجتهاده، لأنّ الأولى خلافُها، وهو ما حكمَ به ابنُه سليمانُ عليهما السلام[3].

بلاغةُ الجمعِ في قوله ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾:

دلالةُ الآية على أنّ أقلَّ الجمع اثنان

نُسِبَ الحكمُ في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾، إلى ضمير الجمعِ، في قوله ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾، وكان الظّاهرُ (لحكمهما)، فقال بعضُ العلماء أنّ ضمير الجمْعِ راجعٌ لداود وسليمان عليهما السلام، ويؤيّده قراءةُ ابنِ عبّاس رضي الله تعالى عنهما (لحكمهما) بضمير التّثنية، لأنّ الاثنين جمعٌ، وهو مثلُ قوله: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النّساء: 11] يريد: أخوَين[4]، وقيل: هو للحاكِمَيْن والمتحاكِمَيْن، فجُمِعَ لِذِكْر القوم الّذين تحاكموا إليه، والحكمُ لا ينفكّ عن تعلّقه بالمحكوم له وعليه، ولذلك جُمِعَ[5]، وجوز أن يكون الجمعُ للتّعظيم، كما في ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩﴾ [المؤمنون: 99][6]، وفي هذا التّعظيم للحاكمَين تعظيمٌ للحكم نفسِه وإشارةٌ إلى جدارة حكمِهما وقوّتِه ومتانتِه وإن كان أحدُ الحُكمين أرجحَ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 267.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 71.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 454.
(4) الفرّاء، معاني القرآن: 2/ 208.
(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 93.
(6) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 71.

وأرفقَ منَ الآخر، والذي يدلُّ على إرادة تعظيم الحكم إضافتُه إلى الحَكمين فيعظمُ ويشرفُ لشرفِهما ومكانتِهما العظيمةِ، كما فُهم منَ التّغايرِ في الضّميرِ في ﴿يَحۡكُمَانِ﴾ و﴿لِحُكۡمِهِمۡ﴾ اختلافُ زمنِ نسبةِ التّحاكم والحُكم إليهما بدليل العطفِ بالفاء في ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ﴾ ممّا يدلُّ على تقدّم وتأخُّرٍ في زمن الحُكم؛ فقد عبّرَ بضمير التّثنيةِ في ﴿يَحۡكُمَانِ﴾ لأنّهما كانا في مرحلة الاجتهادِ وإيجادِ الحلّ للخصومةِ فكلُّ واحدٍ منهما منفردٌ عنِ الآخر بقراره وحكمِه فثنّيا، وعبّرَ بالجمع بعد أنِ انتهيا منَ الحكمِ وتوصّلا إلى القرارِ النّهائيِّ إذ عرفَ كلُّ واحد منهما حُكمَ الآخر بعد اجتماعِهما.

بلاغةُ تقديم شبْهِ الجملةِ ﴿لِحُكۡمِهِمۡ﴾ في الآية:

مُفاد الاهتمامِ بحكم داودَ وسليمانَ عليهما السلام

وردَ في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾، تقديمُ شبْهِ الجملة ﴿لِحُكۡمِهِمۡ﴾، على خبر كان ﴿شَٰهِدِينَ﴾ لنُكتةِ الاهتمام، بحكمِ داودَ وسليمان والاعتناءِ بشأنه[1]، ومن مظاهرِ الاهتمام به تعظيمُه بإضافتِه إلى ضمير الجمعِ مع أنّهما اثنان في الحقيقة، ولهذا الاهتمام أيضًا غيّرَ حكومةَ داود، مع كونِه مأجورًا في اجتهاده؛ لأنّ الأولى خلافُها، وهو ما حكم به ابنُه سليمانُ عليه السلام[2]، وقد جمع السّياقُ في هذه الآية بين داودَ وسليمانَ، لغاية بيانِ نماذجَ مِمّا وهبَهما اللّه، فقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ﴾ [الأنبياء: 79]، مظهرٌ من مظاهر امتيازِه، وفي سورة الزّمر، يُبيِّنُ ما وهبَه اللّه تعالى لداود عليه السلام، فيقول: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ﴾ [الأنبياء: 79][3]، وما أوتي داودُ منَ المسخَّرات المقهورةِ على فعل ما لا فِكاكَ لها عنه، لا يقلُّ أهميّةً وقيمةً وفعاليّةً، عمّا أوتيه سليمانُ، وهو ما يُعبّرُ عنه قولُه تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ﴾.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 267.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 454.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 15/ 9602.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الحكم والفصل:

زيـادةُ الفصلِ عـلى الـحـكـمِ بـالـبـعـدِ بين الطّرفَين

يظهرُ الفرقُ بين الحكمِ والفصلِ في المعنى الدّلالي لكلٍّ منهما، فالحكمُ يدلُّ على القضاءِ بين المُتحاكمين[1]، أمّا الفصلُ فهو بَوْنٌ ما بين الشّيئين، قال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ [الصافات: 21]؛ أي هذا يومٌ يُفصَلُ فيه بين المُحسنِ والمسيءِ ويُجازى كلٌّ بعمله، ولهذا سُمّي يومُ القيامة بيومِ الفَصْل، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ﴿١٤﴾﴾ [المرسلات: 14][2]، فيظهرُ بهذا أنّ الفصلَ أشدُّ من مجرّد الحكمِ بل هو ثمرةٌ من ثمرات الحكمِ بين المُحقِّ والمبطلِ، ولهذا أكثرُ ما يُطلقُ في القرآن، عند اختلافِ جهةِ المفصولِ بينهما، كأن يذهبَ أحدُهما إلى الجنّة، والآخرُ إلى النّار، أمّا الحكمُ فلا يلزمُ منه ذلك، وقد يكونُ في ملّةٍ واحدةٍ، ويشهدُ لذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [النّحل: 124]، فاستعملَ الحكمَ؛ لأنّ الاختلافَ في ملّةٍ واحدةٍ، وهم اليهودُ، وكلُّهم يذهبون معًا إلى جهة واحدة مع بعضٍ، وأمّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحجّ: 17]، فهؤلاء لا يَذهبون إلى جهة واحدة، فهم فئاتٌ مختلفةٌ، ولهذا يُفصلُ بينهم إلى جنّة أو إلى نارٍ.

النَّفشُ والرَّعْيُ:

الـرّعـيُ للغنم في الأزمنة كلّها ونـفـشُ الغنم بـالـلّـيـل فقط وبينَهما عمومٌ وخـصـوصٌ مطلقٌ

يظهرُ الفرقُ بين لفظَيْ (نَفَشَتْ) و(رَعَتْ)، في أصلِ الاشتقاق وفي الاستعمالِ، فأصلُ الرّعي المراقبةُ والحفظُ[3]، وأمّا أصلُ النّفش في اللّغة

(1) الراغب، المفردات: (فصل).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (فصل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رعي).

فالانتشارُ، كقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾ [القارعة: 5][1]، كما يظهرُ الفرقُ في الاستعمالِ، فالرّعيُ للغنم يكونُ بسَوْمِها في المرعى مطلقًا ليلًا أو نهارًا، ويُخصّصُ النّفشُ للغنم برعْيِها في اللّيل[2]، فبينهما حالةَ إضافةِ النّفش للغنم علاقةُ العمومِ والخصوصِ المطلقِ.

الشّاهدُ والشّهيدُ:

يشتركُ لفظا (شاهِدينَ) و(شهداء) في أصل الاشتقاق، وهو الشّهادةُ، وهو أصلٌ واحدٌ يَدُلّ على حضورٍ وعِلْمٍ وإعْلامٍ، لا يخرج شيءٌ من فروعه عنها[3]، وشهدَ فلان بحقّ فلان شهادةً، فهو شاهد وشهيد، وسُمّي القتيلُ في سبيل الله شهيدًا؛ لأنّه حيٌّ عند ربّه حاضرٌ، وقيل: لأنّ الله وملائكتَه شهودٌ له بالجنّة، وقيل: لأنّهم يَشهدون ملكوتَ الله ﷻ وملكَه[4].

الشّهيدُ أبلغُ وأقوَى دلالةً منَ الشّاهد وكلاهما لفظٌ قرآنيٌّ فصيحٌ

ويختلف من ناحية معاني الصّيغِ الصّرفيّةِ، فلفظُ (شاهِدينَ)، جمع سلامة لـ (شاهد)، وهو اسم فاعل، وأمّا لفظ (شهداء) فهو جمع تكسير لـ (شهيد)، وهو على وزن (فعيل)، وهو صفةٌ مشبّهةٌ، ومعلومٌ أنّ الصّفةَ المشبّهةَ، أبلغُ من حيث هي منِ اسم الفاعل لأنّها تفيدُ الثّبوتَ، في حين يفيدُ اسمُ الفاعل مجرّدَ الحدوث.

كما أنّ لفظَ (شهيد)، يحتملُ أنّه بمعنى (فاعل)، أي شاهد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، ويحتمل أنّه بمعنى (مفعول) مثل الشّهيد، في سبيل الله فهو مشهودٌ له بالجنّة، قال تعالى: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد: 19] فهو أوسعُ دلالةً من لفظ (شاهد) الّذي يفيدُ الدّلالةَ على الفاعل فقط.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نفش).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (نفش).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شهد).
(4) الفيروز أباديّ، القاموس: (شهد).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والثلاثون،
سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والثلاثون، سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 33 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-75-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 33 : المجلد الثالث والثلاثون، سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-75-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1130605 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»